تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل

هاتف: 8364 646 12 966+
فاكس: 1064 637 12 966+
itfc@itfc-idb.org
ص.ب: 55335 جدة: 21534
المملكة العربية السعودية

www.itfc-idb.org

itfc

المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

التجارة الدولية وتغيّر المناخ

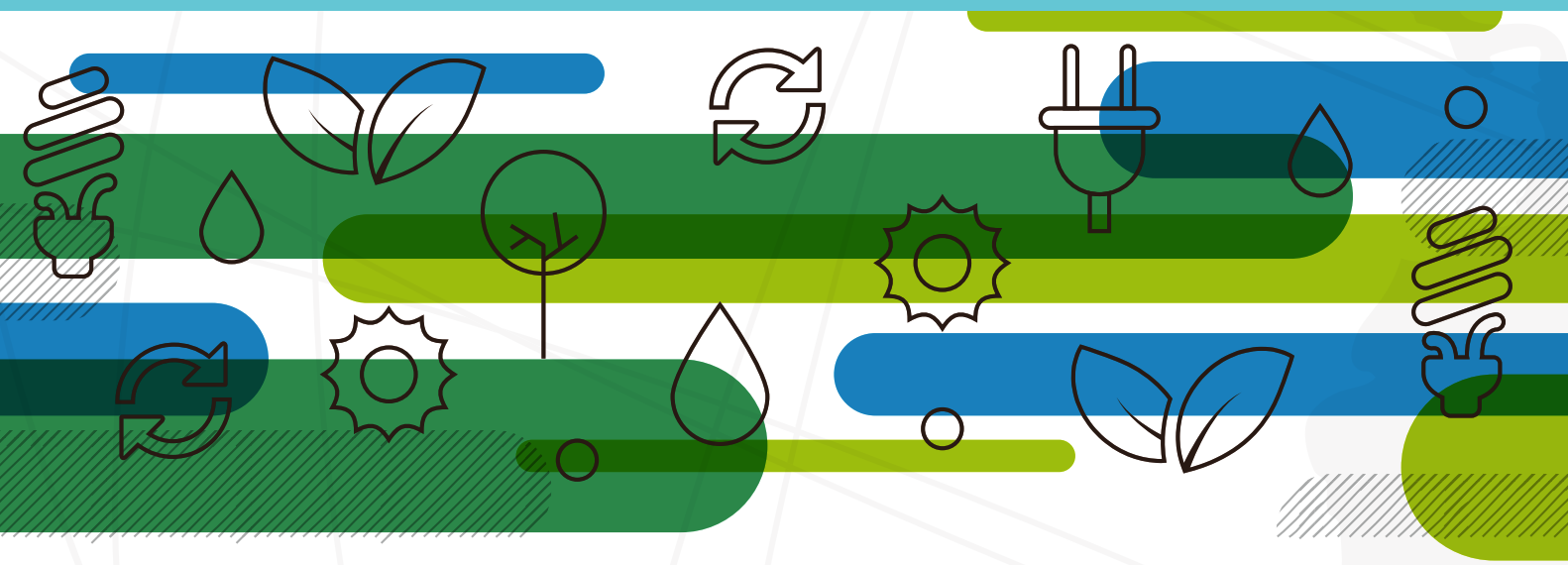

MARRAKECH
COP22|2016|CMP12
مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ

عضو مجموعة
البنك الإسلامي للتنمية

رسالة الرئيس التنفيذي

ثمة علاقة معقدة تربط بين التجارة والتغيرات المناخية، وتحديداً في دولنا الأعضاء؛ حيث يعتمد عدد كبير من اقتصاداتها على الزراعة - وهو قطاع يتأثر تأثراً بالغاً بالتغيرات المناخية.

تؤثر أحداث التغيرات المناخية، مثل الاحتباس الحراري - والذي يؤدي بدوره إلى الفيضانات وارتفاع منسوب المياه والجفاف – تأثيراً جوهرياً على المحاصيل الزراعية والماشية ومزارع الأسماك وموارد المياه.

ونحن في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة نؤمن بأن العلاقة بين المناخ والتجارة الدولية هي علاقة بالغة الدقة والحساسية. فخلف كل معاملة تجارية توجد عملية إنتاج وبالتالي توجد انبعاثات من الغازات الدفيئة. وعلى ذلك يُمكن للسياسات التجارية أن تؤثر في الانبعاثات، وبالمثل يُمكن للسياسات المعنية بالتغيرات المناخية أن تؤثر أيضاً على التجارة. ولا تقتصر أنشطة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تمويلها للتجارة الإسلامية، بل يمتد نشاطها كمؤسسة مالية تنموية تقدم خدماتها للدول الأعضاء، مكرسة جهودها لتوفير مساعدات التنمية، رامية بذلك إلى تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعوب.

وتمتلك المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة سجلاً حافلاً بالإنجازات فيما يتعلق بتعزيز التجارة العالمية في البلدان الناشئة، ما منحها مميزات تنافسية تمكنها من إشراك أصحاب المصالح في دعم التجارة الدولية التي تتصدى للتغييرات المناخية.

تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة جنباً إلى جنب مع دولها الأعضاء وشركائها في المنطقة هادفين إلى تعزيز التجارة الدولية المستدامة، مع تطبيق سياسات معنية بالتغيرات المناخية في جميع مراحل عملهم. ونحن ندعوكم للانضمام إلينا لإنجاح هذا المسعى المهم.

مهندس/ هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

الاتجاهات السائدة في التجارة الدولية

شهدت العقود الماضية توسعاً غير مسبوق في حجم التجارة الدولية، وقد سجل اتجاه البضائع والخدمات نمواً هائلاً خلال السنوات الأخيرة، حيث ازداد حجمها من 5 ترليونات دولار تقريباً في العام 1994، ليصل إلى 24 ترليون دولار تقريباً.

أيضاً، ومع مرور الوقت، شهدت التجارة تطوراً كبيراً، إذ بلغ نموها على مستوى العالم ثلاثة أضعاف ما كان عليه في العام 1950 نتيجة لنمو الأسواق الناشئة. وتُعد آسيا والشرق الأوسط من المناطق الرئيسية التي انتفعت من النمو المستدام في قطاع التصدير بالرغم من تباطؤ النمو الذي شهدته التجارة الدولية في عامي 2008 و2016.

ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية، فإن الفترة بين عامي 2005 و 2016 شهدت نمواً في حصة الشرق الأوسط من الصادرات العالمية من 3% إلى 4% (1.5 تريليون دولار) بينما زادت حصة آسيا من 25% إلى 30% (5.5 تريليون دولار).

وفي الآونة الأخيرة، فإن نمو التجارة المتبادلة فيما بين الدول الجنوبية أو التجارة بين مختلف مناطق الأسواق الناشئة التي لا تمتلك الاقتصادات المتقدمة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يُعدّ أحد الاتجاهات الرائدة في ميدان التجارة.

حجم الصادرات العالمية من السلع التجارية 1990-2015

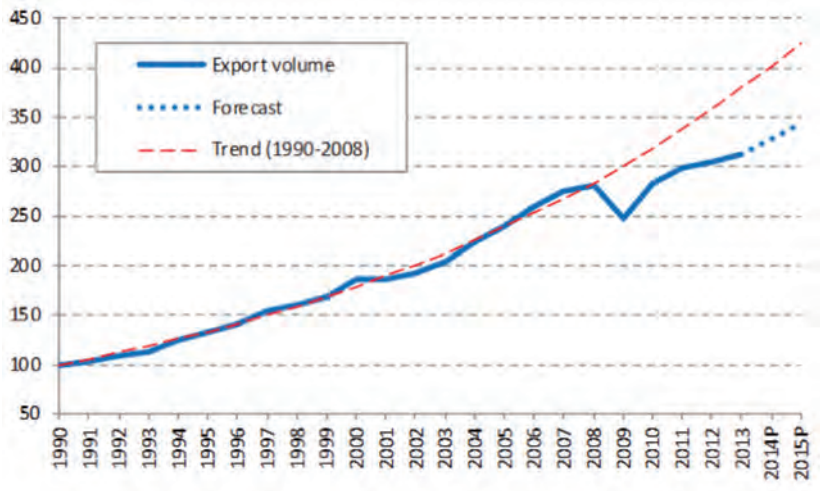

المصدر: الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية

التجارة الدولية والتغيرات المناخية

تتصف العلاقة بين التغيرات المناخية والتجارة الدولية بطبيعتها المعقدة المتداخلة. إذ ينتج عن كل عملية انتاج معاملة تجارية، لكنها تكون مصحوبة بانبعاثات من الغازات الدفيئة. لذا فإن السياسات الهادفة إلى تعزيز التجارة تؤثر في حجم الانبعاثات، وفي المقابل تتأثر التجارة بالسياسات الهادفة إلى خفض الانبعاثات.

وبالنظر إلى الصلة الوثيقة بين عمليات الإنتاج والمعاملات التجارية وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري المصاحبة، يُمكن للسياسات المناخية أن تؤثر تأثيراً بالغاً في الدول النامية التي تعمل على زيادة قدراتها الانتاجية الدولية والمشاركة في الأسواق الدولية.

ولعل هذه المحركات من أساسيات نموذج أعمال المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، كونها المؤسسة المالية التنموية الوحيدة التي تركز فقط على تمويل التجارة بهدف دعم التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء فيها.

دراسة الحالة:

تمويل قطاع القهوة بإندونيسيا في مراحل ما قبل التصدير وأثره على التغيرات المناخية

التغيرات المناخية والتجارة الحرة

بالرغم من أن الدول الأعضاء النامية هي الأقل تسبباً في التغيرات المناخية إلا أنها الأكثر تأثراً بها. وتزداد مخاوف المُزارعين في آسيا وأفريقيا نظراً لأن التغيرات المناخية – كونها مشكلة عالمية - تؤثر فيهم تأثيراً مباشراً. وللتصدي لهذه الظاهرة، يتعين دعم المزارعين على التكيف مع تحديات التغيرات المناخية، لكن ذلك يستلزم مساعدتهم في الحد تأثيرهم هم أنفسهم على البيئة. ولهذا الأمر أهمية خاصة، إذ تُسهم الزراعة والاستخدامات الأخرى للأراضي في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمي بنسبة تقارب 25%.

القهوة والتغيرات المناخية

وفقاً للمنظمة الدولية للقهوة، بلغ حجم الصادرات العالمية للقهوة 7.8 مليون كيس في يوليو 2016 وذلك مقارنة بحجم صادرتها في يوليو من عام 2015 والمُقدر 9.9 مليون كيس. كما انخفضت صادرات القهوة في أول عشرة أشهر من أكتوبر 2015 حتى يوليو 2016 بنسبة 1.7% وذلك مقارنة بصادراتها في أول عشرة أشهر من العام الماضي .

تشكل التغيرات المناخية تهديداً فعلياً لمحاصيل القهوة في جميع الأسواق الرئيسية الدولية. وتشمل العوامل التي تؤثر في إنتاج محاصيل القهوة موجات الجفاف الطويلة ودراجات الحرارة المرتفعة التي يتخللها هطول أمطار غزيرة، إلى جانب الآفات التي يصعب القضاء عليها وأمراض النباتات. وجدير بالذكر أن تلك العوامل كلها مرتبطة بالتغيرات المناخية، وقد أدت إلى انخفاض معدل إنتاج القهوة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.

أثرت ظاهرة "إل نينو" في إنتاج القهوة في إندونيسيا على مدار السنوات الماضية، وكذلك البنية التحتية للري غير المطورة على النحو الأمثل في رابع أكبر دولة في العالم منتجة للبن. وهناك عدد من صغار المزارعين المحليين - والذين يفتقرون إلى الموارد المالية والمهارات الفنية اللازمة لتعويض الأثر السلبي الذي تسببه ظاهرة إل نينو – يمتلكون العديد من مزارع البن في إندونيسيا. وقد أدت موجات الجفاف المطولة إلى تراجع معدلات إنتاج البن بنسبة تتراوح بين 30 إلى 40 بالمائة.

ونظراً لطبيعة المناخ المتغيرة، ليس من المتوقع أن يقتصر أثر التغيرات المناخية على انتاج المحاصيل فحسب، بل سيمتد ليشمل المبيدات الحشرية الأكثر مرونة التي سيزداد استخدامها لمكافحة الآفات. وتؤدي الزراعة المكثفة إلى نفوق الحيوانات البرية وتعرض فصائل أخرى - مثل البرمائيات - إلى الخطر. وإن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة - من خلال دعمها لصادرات القهوة العضوية المُعتمدة – تساعد في الحفاظ المستدام على النظام البيئي بغية دعم صناعة القهوة والحفاظ على البيئة.

برنامج المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة الدولية لتطوير صادرات القهوة القائم على التجارة العادلة

أطلقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بالتعاون مع جمعية المصدرين وصناعات القهوة الإندونيسية، برنامجاً لتنمية صادرات القهوة الإندونيسية في عام 2016 بهدف إيجاد شروط لتبادل تجاري أكثر عدالةً للمزارعين ودعمهم على التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من حدة آثارها. ومن المقرر تطبيق البرنامج مع 200 ألف مُزارع على مدار 3 سنوات.

جاء برنامج صادرات القهوة الإندونيسية القائم على التجارة العادلة مستلهماً النجاحات التي حققتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في مجال التجارة الدولية والتغيرات المناخية.

عل سبيل المثال، في العام 2011، صممت مؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة الدولية عملية تمويل تجاري بنظام المرابحة بقيمة مليون دولار بإندونيسيا لقطاع القهوة لتلبية متطلبات التمويل في مراحل ما قبل التصدير في قطاع القهوة. ونتج عن هذه العملية بالمعطيات المذكورة نتائج إيجابية ذات شقين: أولاً: وفرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للمصدرين متطلبات رأس المال العامل في مراحل ما قبل قبل التصدير. وثانياً: وهو الأكثر أهمية، فمن خلال سداد دفعات إلى الموردين، وهم تعاونيات معنية بالتجارة العادلة والزراعة العضوية، تمكن 6000 مزارع في خمس تعاونيات من الحصول على تمويل في وقت أقل بدلاً من الانتظار للحصول على الدفعات من المشترين النهائيين.

ساعد التمويل الذي توفره المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة المزارعين في الحصول على سعر أفضل من أي وقت مضى لمحصولهم من القهوة بسبب انخفاض الفائدة التي يتحملها المصدر، ؛ بالإضافة إلى دعم التمويل لنمو المصدرين والتعاونيات. فمع توافر القدرة على السداد نقداً، سهل ذلك عليهم جذب تعاونيات وأعضاء للانضمام إلى منظماتهم، ما أدى إلى توسيع نطاق أثر التجارة العادلة.

مميزات التجارة العادلة والمعايير المناخية

يعتبر أكثر جانب مثير للاهتمام في برنامج المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هو مميزات التجارة العادلة التي تُقدمها والمعايير المناخية ذات الصلة التي ستؤثر على 200 ألف مزارع.

- **التكيف مع التغيرات المناخية:** تتمثل مميزات التجارة العادلة في سداد دفعات أعلى من سعر التجارة العادلة والذي يُخصص لصندوق مجتمعات المُزارعين لجعل مجتمعاتهم أكثر مرونة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية (التكيف مع التغيرات المناخية)

- **أرصدة الكربون الدائنة في التجارة العادلة:** تُعتبر المعايير المناخية من الناحية الأخرى آلية ابتكارية للمزارعين للوصول إلى سوق الكربون من خلال وضع مشاريع أرصدة الكربون الدائنة. إذ ستسمح تلك المشاريع للمزارعين أن يُساهموا في الحد من التغيرات المناخية والتكيف معها في ذات الوقت.

وتشتمل المعايير المناخية على سبيل المثال:

- **بناء القدرات:** وتُمكن معايير المناخية للتجارة العادلة المنتجين من تأدية دور أكثر نشاطاً في مشاريع الكربون من خلال تحسين معرفتهم بالتغيرات المناخية وتطوير المشاريع وإدارة مهارات الكربون وملكيتهم في ذات الوقت لمشاريع الكربون الخاصة بهم على مدار الوقت.

- **الحد من انبعاثات المشتري النهائي:** بنهاية سلسلة التوريد، يتعين على المشترين لأرصدة الكربون الدائنة للتجارة العادلة أن يطبقوا خطة فعالة للحد من الانبعاثات باستخدام الأرصدة الدائنة لكربون التجارة العادلة.

معلومات عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة:

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC هي كيان مستقل يشكل جزءا من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IDB، وقد أقيمت المؤسسة من أجل دفع التجارة للأمام وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للشعوب في العالم الإسلامي. وتضم المؤسسة جميع أعمال تمويل التجارة التي كانت تقدم من خلال نوافذ متعددة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. حيث بدأت في عملها في محرم 1429 (يناير 2008 م). وقد أدى جمع أنشطة تمويل التجارة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحت مظلة واحدة إلى زيادة الفاعلية في تقديم الخدمات من خلال توفير الاستجابة السريعة لحاجات العميل في بيئة عمل يوجهها السوق.

كرائدة في مجال تمويل التجارة المطابق لتعاليم الشريعة، تمد المؤسسة خبرتها وتمويلاتها إلى المشاريع والحكومات في الدول الأعضاء. ويعتبر التركيز الأساسي لها هو تشجيع التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي OIC. وتتمتع المؤسسة، كعضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بقدرة فريدة على الوصول للحكومات في الدول الأعضاء وهي تعمل لتسهيل حشد الموارد العامة والخاصة من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بدعم التنمية الاقتصادية من خلال التجارة. كما تدعم المؤسسة الأعمال في الدول الأعضاء للوصول بشكل أفضل للتمويلات التجارية وتوفر لهذه الدول الأدوات المناسبة لتنمية السلع الاستراتيجية المرتبطة بالتجارة من أجل مساعدتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمية.

www.itfc-idb.org

معلومات عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

التأسيس

البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية دولية أُسس تطبيقاً لبيان العزم المبرم في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 21 رجب 1394هـ الموافق إلى 12 أغسطس 1974م. وعُقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المُحافظين في شهر رجب 1395 هـ (يوليو 1975) وبدأ البنك الإسلامي للتنمية أنشطته رسمياً في 15 شوال 1395 هـ (20 أكتوبر 1975م) .

الرؤية

يتطلّع "البنك الإسلاميّ للتنمية" إلى أن يكون، بحلول عام 1440هـ (2020م)، بنكاً إنمائيّاً عالميّ الطراز، إسلاميّ المبادئ؛ وأن يكون قد ساهم كثيراً في تغيير وجه التنمية البشريّة الشاملة في العالَم الإسلاميّ وساعد هذا العالَمَ على استعادة كرامته.

الرسالة

تتمثل في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، ولا سيما في المجالات ذات الأولويّة وهي: التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للشعوب.

العضوية

يضم البنك الإسلامي للتنمية حالياً 57 بلداً عضواً موزعاً بين مختلف مناطق العالم. والشرط الأساسي للانضمام إليه هو أن يكون البلد المرشح لذلك عضوا في منظمة التعاون الإسلامي OIC، وأن يسدد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال البنك ويقبل ما قد يقرره مجلس المحافظين من شروط وأحكام.

رأس المال

وافق مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعه السنوي الثامن والثلاثين، على قرار الزيادة العامة الخامسة في رأس المال. وبموجب هذا القرار رُفع رأس المال المصرح به إلى 100 مليار دينار إسلامي، ورأس المال المكتتب فيه إلى 50 مليار دينار إسلامي. وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقدا) من الزيادة العامة الرابعة لرأس المال. وفي نهاية عام 1436هـ بلغ رأس مال البنك 49،92 مليار دينار إسلامي.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تتكون مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمس مؤسسات هي: البنك الإسلامي للتنمية(IDB) ، والمعهد الاسلامي للبحوث والتدريب (IRTI)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC).

المقر الرئيسي والمقرات الإقليمية والمكاتب القُطرية

يقع المقر الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية. ولدى البنك الإسلامي للتنمية أربعة مقرات إقليمية في الرباط بالمغرب وكوالا لامبور بماليزيا وألماتي بكازاخستان وداكار بالسنغال، ومكاتب قُطرية في تركيا (أنقرة وإسطنبول)، واندونيسيا، ونيجيريا.

السنة المالية

كانت السنة المالية للبنك الإسلامي للتنمية وفقاً للتقويم الهجري القمري (هـ). إلا أنه اعتباراً من 1 يناير 2016، فإن السنة المالية للبنك الإسلامي للتنمية أصبحت وفقاً للتقويم الهجري الشمسي والذي يبدأ من 11 من برج الجدي (الموافق 1 يناير) حتى نهاية 10 من برج الجدي (الموافق 31 ديسمبر) من كل سنة.

وحدة المحاسبة

الوحدة المحاسبية للبنك الإسلامي للتنمية هي الدينار الإسلامي الذي يُعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي.

اللغة

اللغة الرسمية للبنك الإسلامي للتنمية هي اللغة العربية بالإضافة إلى استخدام اللغتين الإنجليزية والفرنسية كلغتي عمل.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تتكون مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمس مؤسسات هي: البنك الإسلامي للتنمية(IDB) ، والمعهد الاسلامي للبحوث والتدريب (IRTI)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC).

المقر الرئيسي والمقرات الإقليمية والمكاتب القُطرية

يقع المقر الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية. ولدى البنك الإسلامي للتنمية أربعة مقرات إقليمية في الرباط بالمغرب وكوالا لامبور بماليزيا وألماتي بكازاخستان وداكار بالسنغال، ومكاتب قُطرية في تركيا (أنقرة وإسطنبول)، واندونيسيا، ونيجيريا. www.isdb.org

المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب

تأسس المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب في عام 1401 هـ (1981) بصفته ذراع بحثية وتدريبية للبنك الإسلامي للتنمية.

ويلعب المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب دوراً أساسياً في دعم تحول مجموعة البتك الإسلامي للتنمية إلى مؤسسة قائمة على المعرفة. ويهدف المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب إلى دعم التنمية وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية الشاملة والدينامية والتي تدعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول الأعضاء . ويقوم المعهد بدراسات تطبيقية وأخرى تتعلق بالسياسات بالإضافة إلى بناء القدرات وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال الاقتصاديات الاسلامية والتمويل الإسلامي. ويهدف المعهد إلى أن يُصبح مركزا عالمياً للاقتصاديات الاسلامية والتمويل الإسلامي وفقاً لرؤيته الجديدة. www.irti.org

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تأسست المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1415 هـ (1994) من قبل البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتكون مؤسسة مستقلة ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتهدف إلى: (1) المساعدة في زيادة نطاق المعاملات التجارية للدول الأعضاء ؛(2) تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأعضاء؛ (3) توفير خدمات إعادة التأمين لوكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.

وتُحقق المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تلك الأهداف من خلال توفير أدوات مناسبة ومطابقة للشريعة الإسلامية لتقديم خدمات الائتمان والتأمين وإعادة التأمين. www.iciec.com

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

تأسست المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص قس عام 1420 هـ (1999) كمؤسسة مستقلة ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبدأت في مزاولة مهاما منذ 6 ربيع الثاني 1421 هـ (8 يوليو 2000). وتأسست المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لتقوم بدور تكميلي لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية من خلال توفير ونشر الخدمات المالية والتمويلية لمشاريع القطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والرخاء في الدول الأعضاء.

وفيما يلي الأهداف الرئيسية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص: (1) دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال توفير التمويلات التي تهدف إلى تنمية القطاع الخاص بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الاسلامية و(2) تقديم المشورة للحكومات والمنظمات الخاصة لتشجيع تأسيس وتوسعة وتحديث القطاع الخاص.
www.icd-idb.com